

محضر الجلسة الثامنة

التاريخ: الثلاثاء 5 صفر 1437 (17 نوفمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعة وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وقبل بداية أشغال الجلسة، أتلو على مسامع السادة الحضور بيان صادر عن مجلس المستشارين بشأن الهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض الدول الصديقة:

"على إثر الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس يوم الجمعة الماضية، وكذا ما جرى من اعتداءات إرهابية في مناطق وبلدان أخرى شقيقة وصديقة، ومنها التفجيرات الآتية التي هزت الحي الجنوبي للعاصمة اللبنانية بيروت، والتي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين الأبرياء، فإن مجلس المستشارين في المملكة المغربية يعرب عن إدانته القوية والشديدة لهذه الأفعال الإرهابية الدنيئة التي تتأى عن ديننا الإسلامي الحنيف بتعاليمه السمحة وقيمه ومثله السامية، وتتنافى مع كل القيم الإنسانية والمبادئ والمثل الحضارية والدينية والأخلاقية.

وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم مجلس المستشارين بعبارات العزاء والمواساة إلى جميع أسر الضحايا الأبرياء الذين أودت بهم هذه العمليات الإرهابية الوحشية، سواء فوق التراب الفرنسي أو في قلب لبنان الشقيق.

ونعرب في مجلس المستشارين عن تضامننا مع كل من الشعب الفرنسي والشعب اللبناني في هذه المحن العصبية، مؤكداً انخراطنا في كافة المبادرات الدولية التي تستهدف محاربة آفة الإرهاب ومواجهة تبعاته وانعكساته، والسعي اليقظ والدؤوب نحو المزيد من تخفيف ينايعة ومصادره وأسبابه.

وبهذه المناسبة فإن مجلس المستشارين يدعو جميع المؤسسات البرلمانية الدولية إلى المزيد من اليقظة ومُضاعفة الجهود الرامية إلى مجابهة هذه الأفعال الإرهابية الجبانة والخطيرة، ووضع كافة الآليات والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها تخفيف منابع الإرهاب".

مجلس المستشارين، الرباط، الثلاثاء 17 نونبر 2015.

وأعلن عن افتتاح الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفهية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعلم في هذه الجلسة عن توصل المجلس من مجلس النواب ب:

1- مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛

2- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة؛

3- مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2015، فهي 103 سؤالاً شفويًا. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لهذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه: "احتجاج الأساتذة المتدربين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الرئيس.

الأخوات، الإخوة المستشارون.

السيد الوزير.

إننا نرى اليوم المراكز الجهوية للتربية والتكوين تعيش على إيقاعات

2.15.589 والذي تم بموجبه تقليص منحة الأساتذة المتدربين؟
ثانيا، نسائلكم عن الخطوات الاستباقية التي تعتمدون القيام بها لضمان
هؤلاء الأساتذة على مستقبلهم في التكوين المهني؟
ولكم الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الرابع موضوعه "إضراب الأساتذة المتدربين بمراكز التربية
والتكوين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم
السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش جل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على إيقاع إضرابات
متواصلة، احتجاجا على مراسيم التي تعتم الحكومة إصدارها والهادفة إلى
فصل التكوين عن التوظيف عبر اشتراط مباريات التخرج، وهو ما يعتبره
الأساتذة المتدربون خيارا لتوسيع قاعدة الأساتذة المعطلين، إلى جانب المس
بعض مكنتسباتهم على مستوى التعويض على التكوين.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، حول الأهداف الحقيقية لهذه
المشاريع وعن استراتيجية الحكومة لإصلاح منظومة التربية والتكوين في
المراكز الجهوية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الخامس موضوعه "الاحتجاجات التي تعرفها المراكز
الجهوية لمهن التربية والتكوين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق
التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تشهد العديد من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عبر ربوع المملكة
حالة من الاحتقان والاحتجاجات نتيجة لتراجع الوزارة عن عدد من
المكنتسبات، منها عدم ربط التكوين بالتوظيف والتخفيض من قيمة منحة
طلبة تلك المراكز، وهو ما يؤثر سلبا على السير العادي لتلك المؤسسات
وعلى التحصيل العلمي والبيداغوجي لطلبة من المفروض أن يدرسوا مغاربة
الغد، في ظل الخصائص الموهول الذي يعرفه هذا القطاع ببلادنا.

احتجاجات قوية، بل أعلنت عن قرارات خطيرة، وهي قرار المقاطعة
الشاملة والمفتوحة للتدرب.

تُرى، السيد الوزير، ما هي الخطوات التي اتخذتموها منذ بداية هذه
الاحتجاجات؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لإعادة الأمور
إلى نصابها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "احتجاجات الأساتذة المتدربين بالمراكز
الجهوية للتربية والتكوين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق
الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخواني، أخواتي المستشارين.

سلام الله عليكم.

بالنسبة السيد الوزير المحترم، بالنسبة للمرسومين اللذين أصدرتو،
مشروع المرسومين المتعلقين بفصل التكوين عن التوظيف، والآخر تقليص
المنحة، ما هي المستجدات والظروف اللذين أملاكم عليكم باش تخلقوا
وتطرحوا هاذ المشروع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث، موضوعه "إستراتيجية إصلاح المنظومة التربوية"،
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المرجو من السيد المستشار المحترم يشوف الميكرو اللذي خدام، حتى
إذا ما كانش خدام حدها يشوف ميكرو آخر.

المستشار السيد حميد زاتني:

السيد الرئيس.

السيد الوزير.

الإخوة المحترمين.

يحتاج تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين
لضمان نجاحها إلى توفير الأساتذة، وخاصة مع الظروف الأخيرة حول
التقاعد.

وإذ نتمن عاليا الدور الذي تقوم به المراكز الجهوية للتكوين، رجال التعليم
ونسائهم.

في ذلك نسائلكم، السيد الوزير، حول أسباب دعوتكم إصدار المرسوم
2.15.588 القاضي بفصل التكوين عن التوظيف؟ وكذا المرسوم

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تواصل احتجاجات طلبة مراكز تكوين الأساتذة على المرسومين الوزاريين رقم 2.15.588، و2.15.58.89 وأمام إصرار الطلبة على خوض كل أشكال والصيغ النضالية بما فيها مقاطعة الدروس التطبيقية والنظرية، نسألكم السيد الوزير:

هل هناك إرادة حقيقية للحكومة للتراجع الفوري عن هاته القرارات الهادفة إلى مزيد من تعميق الخصاص في المدرسة العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على الأسئلة المتعلقة باحتجاجات الأساتذة المتدربين، فليفضل مشكورا.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

أولا اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض التوضيحات حول الإصلاحات التي عرفها نظام تكوين الأساتذة مؤخرا.

ينقسم التكوين الأساسي للأساتذة إلى مرحلتين متكاملتين:

1. تكوين أكاديمي يهدف إلى تكوين الطلبة في علوم التربية مع التركيز على المعارف والكفايات الأكاديمية، وتقوم بهذه المهنة منذ 2012 الجامعات عبر المدارس العليا للأساتذة وبعض الكليات التي تنظم المسالك الجامعية للتربية بسلك الإجازة؛

2. تأهيل مهني ينظم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ويهدف لاكتساب الكفايات التقنية والمهارات المهنية مع تقوية جانب أخلاقيات المهنة عبر تداريب ميدانية.

إلا أن عدد حاملي إجازات علوم التربية، لا يفوق 4400 مترشح سنويا مع غياب تكوين أكاديمي يخص أساتذة الابتدائي، هذه الوضعية نلزمنا بقبول مترشحين للتأهيل المهني من بين حاملي الإجازات كإمّا كانت تخصصاتهم، علما أن ليس لهم دراية كافية بمفاهيم علوم التربية.

هذه العملية أسفرت عن نقص في مردودية المراكز الجهوية، حيث عرف عدد الراسبين ارتفاعا ملموسا سنة بعد سنة.

كما أن الجمع بين التكوين والتوظيف يعني للمتدربين أنهم يتوفرون مبدئيا

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجية وزارتك لمواجهة هذه الاحتجاجات؟ وما هو السيناريو البديل الذي تنوون تنزيهه في حالة استمرار هذا الاحتقان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السادس موضوعه "انعكاس مرسومي وزارة التربية الوطنية على جودة تكوين المتدربين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

تعيش المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين منذ يوليو الماضي حالة من التوتر التي أفضت إلى احتجاجات واسعة.

فهذا المرسومين القاضي الأول بفصل التكوين عن التوظيف وفرض مباراة بعد التخرج للتوظيف حسب حصص محددة، والمرسوم الثاني الذي يقلص المنحة المخصصة له.

والغريب في الأمر، السيد الوزير، عمدتم إلى هذا الإجراء دون تشاور مع الأساتذة والمكونين وإدارة المراكز الجهوية، بمعنى أنه لجأتم، السيد الوزير، إلى سياسة أحادية الجانب، وهو ما ساهم اليوم في جعل معظم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تعرف شللا شبه تام للدراسة ومقاطعة الدروس النظرية والتطبيقية.

من هنا، نسألكم، السيد الوزير، ما الجدوى من هاذين المرسومين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السابع موضوعه "احتجاجات الأساتذة المتدربين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم، السيد الوزير، عن تداعيات وعواقب المرسومين المتعلقين بفصل التوظيف عن التكوين وتقليص المنحة الشهرية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثامن موضوعه "احتجاجات مراكز تكوين الأساتذة"،

ثالثا، إمكانية اختيار مقر العمل حسب المناصب الخاصة بكل أكاديمية؛
إمكانية اجتياز مباراة التوظيف عدة مرات حسب رغبة الخريجين؛
التوفر على فرص الشغل في القطاع الخاص لتعويض أساتذة القطاع
العام العاملين بالمدارس الخصوصية؛

وأخيرا، إمكانية التعاقد مع بعض البلدان العربية الشقيقة التي عبرت عن
رغبتها في التوفر على أساتذة مغاربة خريجي المراكز الجهوية.

بالنسبة لمباراة السنة الحالية، لقد تم إخبار مجموع المترشحين بمستجدات
نظام التكوين والتوظيف، عبر بلاغ صحفي تم نشره في الصحف المكتوبة
والجرائد الإلكترونية، وعبر تضمين هذه المستجدات في محتوى الإعلان
الرسمي على المباراة.

الفوج الجديد كان يعلم بقرار الفصل بين ولوج المراكز التكوين
والتوظيف.

أولا، عند تقديم ترشيحه لإحدى المراكز التكوين؛

ثانيا، وعند اجتياز الامتحان الكتابي؛

ثالثا، وعند اجتياز الامتحان الشفوي؛

رابعا، وعند تقديم ملف التسجيل في مراكز الجهوية؛

خامسا، وعند توقيعه لمحضر الالتحاق بمركز التكوين كطالب متدرب
لمتابعة الدراسة في مجال التربية والتعليم.

وانطلقت الدراسات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بصفة عادية
ب 12 أكتوبر 2015.

فيما يخص المنحة التي تم توفيرها للطلبة المتدربين، وأقول للطلبة
المتدربين، فهي منحة للطلبة تأخذ بعين الاعتبار ظروف تنظيم التكوين في
المراكز الجهوية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة في إطار
التعقيب للفريق الاستقلالي، فليفضل أحد المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا شخصيا ما فهمت والو، السيد الوزير، ماشي غير الناس
اللي ما فهمو والو.

أولا، عندنا منظومة التعليم ضعيفة، تخرج البطالة، ولينا نديرو التكوين
يخرج البطالة، هاذي ما كيفهما حتى واحد، معادلة غير مفهومة في العالم.

ثم ما كنفهمش ندير لك تكوين أكاديمي، اللي كيديرو تكوين أكاديمي هو
الجامعات، أما المدارس العليا والمدارس و(CPR¹) كيديرو البيداغوجي

على الكفايات والمعارف اللازمة لمهنة التدريس، وأن مرحلة التكوين بالمراكز
هي مرحلة صورية تهدف الإعداد للاندماج في المنظومة دون شرط
اكتساب مهارات حديثة، ضرورة لولوج مهنة التدريس.

كما أن الحكومة تجد صعوبة في تدبير توظيفات قبل الموافقة على قانون
المالية، إذ يتم تنظيم المباراة في شهر يونيو، في حين تتم المصادقة على عدد
المناصب المالية في شهر دجنبر.

هذه الوضعية تؤثر سلبيا على إمكانية تدبير التكوين والتوظيف في
القطاع، بحيث يجب إما تنظيم مباراة ولوج المراكز في دجنبر مما سيقفل
من مدة التكوين، وهو ما يتعارض مع الجهود المبذولة لتحسين جودة
التكوين، إما توفير مناصب مالية إضافية وهو أمر مستحيل، إما ترسيب
عدد من الأساتذة المتدربين في امتحان التخرج للانسجام مع عدد المناصب
المالية المفتوحة، وهو الشيء الذي أرفضه.

وعليه، فإن الحكومة قررت الفصل بين التكوين والتوظيف، معتمدة
على المبادئ التالية:

- ترسيخ مسؤولية الأكاديميات في اختيار وتوظيف مواردها البشرية،
في تنزيل واضح ومباشر لمبادئ الجهوية المتقدمة؛

- تعزيز دور المراكز الجهوية في جودة التأهيل المهني للأساتذة، لتمكين
الطالب من اكتساب كفايات جديدة، معرفية وتقنية ومهنية ضرورية
للقيام بمهامه، مع تفعيل منطقتي التنافسية بين المراكز والمرونة في
الاستجابة لحاجيات الأكاديميات كما وكيفا؛

- استقرار الموارد البشرية بالأكاديميات بتوفير فرصة اختيار مقر العمل
للخريجين، وذلك بالإشراك في المباريات التي ستنظمها الأكاديميات؛

- استرجاع طاقة القطاع العام التي تشتغل حاليا في القطاع الخاص
للمساهمة في تحسين جودة المدرسة العمومية، مع تكوين أساتذة
أكفاء لتعويض هؤلاء الموظفين الذين يشتغلون بمؤسسات التعليم
الخصوصي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأساتذة الذين يشتغلون بمؤسسات التعليم
الخصوصي حسب إحصاء 2014 يناهز 14000 موظف، علما أنه تقرر
عدم الترخيص لأساتذة المؤسسات العمومية للعمل بمؤسسة التعليم
الخصوصي، وذلك تدريجيا على مدة 3 سنوات ابتداء من السنة الماضية.

ولذا، فإن القرار الذي اتخذته الحكومة للفصل بين التكوين والتوظيف،
بتعديل مرسوم النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية
سيمكن خريجي المراكز الجهوية من:

أولا، اكتساب كفايات ومهارات مهنية تمكنهم من القيام بمهام التدريس
على أحسن وجه؛

ثانيا، التوفر على فرص الشغل في القطاع العام بعد اجتياز مباريات
التوظيف التي ستنظمها الأكاديميات، حسب المناصب المالية المرصودة؛

¹ Centres Pédagogiques Régionaux

المسألة التي عندكم وهو خضعتوا للتوجهات والإملاءات التي تعطيتكم الناس خارج المغرب وتنقصو به البنك الدولي، وما خضعتوش وما تصنطوش للشعب كيفاش عندو وليداتو وخصهم من يقرهم. كيفاش عندكم الكلية التي خاصها التعليم الأساسي عندو التكوين الأساسي التي تعطي أساتذة وتزود الأطر التربوية، توجدنا، ويبقى فقط المراكز الجهوية اختصاصها هو فقط تعطي أسس في التربية والتكوين، أي الإستراتيجية ديال التعليم.

ولكن، الآن نتوجدوا على أنه العرض الذي عندكم مع الطلب ما متوازنش، كين خصاص كبير ومحول تيشهدوا جميع الأسر المغربية تتشهد هاذ الشيء وعاشة فيه، الأسر المغربية الآن راه ضاقت درعا، الآن باقي الناس، لا بنايات ولا أطر تعليمية ما كينة.

المشكل الذي كين الآن، السيد الوزير، والدليل على هذا ديال الخصاص راكم تتناديو الآن وناديتو على المتقاعدين من رجال التعليم وعيظتو لهم ودرتو معهم التعاقد باش يقوموا لكم بالدم، ولكن دوزتهم للأقسام وتيقرو في الأقسام، وتعطيهم تعدد المستويات وتعطيهم تيقرو لواحد اللغة التي ماشي ديالهم، هذا راه عبث وهذا غير صالح نهائيا وما كينة إستراتيجية، لا إستراتيجية عندكم ولا رؤية.

ثم أنه كان غياب، كان عليكم أنكم تطرحو هاذ الأمور تطرحوها للنقاش وتطرحوها مع المنسقيات وتطرحوها مع الفاعلين التي هما المتدخلين في المجال ديال التعليم باش يكون واحد المخطط وواحد الرؤية إستراتيجية.

الحصيلة ديالكم ديال من، الحكومة ملي دخلات في 2011 للآن ما وجداتش النقص وما خضعاتش لواحد المعيار ودارت واحد الإستراتيجية باش تدير الخصاص، تنقص منه، بل زادت وعمقت المشكل، هاذ المشكل، آالسيد.. عندو تأثيرات سلبية بالأخص عند الأسر المغربية الأسر الآن تتعاني معاناة كبيرة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب لفريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

نحن في الحقيقة منحنا السيد الوزير، فرصة ليتحدث لنا ويوضح للطلبة ويوضح لعموم المواطنين وللمستشارين المحترمين موضوع هذا الإضراب.

باش ما نبقاوش نتزايدو.

ثم علاش، آالسيد الوزير، هذه الحكومة تصر على أن تصب الزيت على النار، لماذا تدشنون لعهد مليء بالاحتجاجات؟ لماذا التي كيجتج تعطيهو حقو، التي تيسكت تتاخذوا لو حقه؟

علاش تديرو لنا هاذ التربية على الاحتجاج؟ كل واحد ياخذ حقو، التي جا يتكون واش عندكم موقع معكم شي تعاقد على أنه غادي يتكون ويخرج لزقة.

ثم علاش تمشيو للمراسيم؟ علاش ما تتدوروش هاذ الشيء قوانين؟ لأن تتعرفوا في البرلمان سترفض هذه القوانين.

أش تديروا تديروا مجلس حكومي وتدوروا مراسيم، وتجي تنزل من 2400 ديال المنحات تردها 1400، هذا الناس تزد، تزد للناس المصاريف إلى غير ذلك.

آالسيد الوزير، راه عندكم الحق تضحكوا على هاذ الشيء التي تنقولوا. ولكن احنا نتأسف ونتألم لهذه الوضعية التي وصل إليها التعليم في عهد هذه الحكومة، كل بوابل ديال الإجماعات على الحقوق نزلت على رجال التعليم وكأن منظومة التعليم مرتبطة برجل التعليم هو الذي أفسدها، والذي أفسدها هو أنكم لا تملكون رؤية، وليست لكم إستراتيجية.

ثم قاتم كلمة مهمة، السيد الوزير، نسجلها للتاريخ يتم ترسيب المتدربين لحل مشاكل المناصب، لأن الحقيقة هي أنك دخلت 8340 وعندك غير 7000 منصب، إذن ضروري خاصك ترسب 1340، ترسيبهم، وتجي تقول لي ندير مباراة أخرى.

ثم كذلك عندك الخصاص محول، السيد الوزير، (15000 poste) التي خاصك ما يمكن لكش تحل مشكلتك بالاكنتاظ، 60 و70 ولينا نسمعوها على سبيل النكت، حتى ولينا حتى ل80.

إذن بهذا نقول، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، اتقوا الله في هذه التربية والتعليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المحترمة.

الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة خييتي الأمل ديال ماشي غير ذيك الفئة المستهدفة، ولكن جميع الأسر المغربية التي تنتظر الآن ما كينش الدخول المدرسي لحد الآن ما كينش الدخول المدرسي التي عند القرى، الآن ما كينش الأطر التربوية، ما كيناش. فكيفاش يمكن نمشيو بهذا المرسوم وتنزلوه.

الحكومية، السيد الوزير.
فكيف يمكن تنظيم مباراة من طرف وزارة التربية الوطنية لفائدة 8000 منصب برسم سنة 2014-2015، بينما وزارة المالية حددت 7000 منصب، بمعنى ما هو مصير حوالي 1000 أستاذ جديد؟

وهو ما دفع بالسيد وزير التربية الوطنية في يوليوز الماضي عند انتهاء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من امتحانات التخرج، إلى إصدار أمره بعدم الإعلان عن لوائح الناجحين في هذه الامتحانات، حتى لا يطرح السيد الوزير المحترم المشكل داخل الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

نحن مع إصلاح مهن التربية والتكوين، لكن في إطار مقارنة شمولية وتشاركية توفر شروط نجاح الإصلاح وتضمن حقوق المتخرجين والمتدربين. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا فقط لم أستطيع أن أستوعب كيف أن الدولة قامت في وقت سابق بامتصاص مشكل البطالة عشوائيا، عبر توظيف أساتذة في قطاع التعليم من المعطلين حاملي الشهادات الذين لم يتم تكويتهم في مراكز تكوين الأساتذة.

واليوم، تقوم بتغيير سياستها ب 180 درجة، حيث أنها ارتأت حل مشكل الفائض العددي، بالتضحية بالأطر التي كوّنت أساسا لتكون أطرا تعليمية ذات كفاءات بيداغوجية وديداكتيكية.

وبالتالي، فإن هذا التغيير الجذري في السياسة الحكومية هو الذي يجعلنا غير قادرين على فهم التوجه العام الذي من المفروض أن لا يخرج عن إطار إصلاح معقلن لمنظومة التربية والتكوين واستحضارات الأولويات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في كل مقارنة إصلاحية.

السيد الوزير،

إن مصدر الاحتجاجات التي يقوم بها مهنيو التربية والتكوين ناجمة أساسا، ليس عن القرارات المتخذة من طرفكم، وإنما عن غياب المقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور، والتي تعتبر ملزمة في مثل هذه القرارات التي تم تمريرها في فصل الصيف، وانشغال الجميع بالعطلة وبالاستحقاقات الانتخابية.

فرجاء، نلتبس منكم، السيد الوزير المحترم، مراجعة مثل هذه القرارات وان كان لها ما يبررها، فنطلب منكم إشراك المعنيين، واقناعهم بأهميتها.

لكن، للأسف الشديد تحدث كثيرا، ولكن بلغة وبشكل في الحقيقة جعلنا نفهم لماذا أصدر مذكرة أخيرا يتحدث فيها عن تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، اليوم نفهم وزداد فهمنا في الموضوع.

السيد الوزير،

أن هذا الموضوع هو موضوع حساس جدا، موضوع التربية وموضوع تكوين المؤطرين والأساتذة موضوع هام جدا، لكن الطريقة التي يدبر بها وسكوتم هذه المدة وعدم خروجكم عن الصمت لإعلان ما يجب إعلانه، ولتوضيح ما يجب توضيحه، في الحقيقة جعل الطلبة، هؤلاء المتدربون الأساتذة، أنهم يستمرون في إضرابهم.

هاذ الموضوع، السيد الوزير، لو أنكم أشركتم فيه ذوي الاختصاص، أشركتم فيه النقابات وأشركتم فيه رأي المجلس الأعلى للتعليم لكان للموضوع شأن آخر.

لو أنكم هاذ الموضوع اللي هو كبير جدا، لو جتتم به في إطار قانون، لكان مهم جدا أن يناقشه السادة المستشارون والسادة النواب، ويخرجون بقرار يتحمل فيه الجميع المسؤولية.

لو أنكم بادرتم ومجّلتهم بإخراج النظام الأساسي وإشراك الجهات المعنية في اتخاذ القرارات وتعديله دون الرجوع إلى مراسيم فردية، أحادية من غير إشراك المعنيين، لكان للموضوع شأن آخر.

ولكن، اليوم أننا أمام احتجاجات للطلبة، أنا نقول اليوم قبل أن يفوت الأوان، وجب أن نستمع وأن نحاور وأن نُشرك وأن نتخذ القرار المناسب قبل فوات الأوان.

لأنه، السيد الوزير، هذا ميدان لا يجب المغامرة فيه، ويجب أيضا في نفس الوقت أن نراجع الالتزامات، نعم أتمت تريدون أن تشاركوا أو تهبؤوا أساتذة للقطاع الخاص، أن تراجعوا التعاقدات ودفتر التحملات مع القطاع الخاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد يحفضه بجمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السؤال على درجة كبيرة من الأهمية، وللأسف، السيد الوزير، الجواب دياكم كان دون انتظارات السادة البرلمانيين.

فيما يتعلق بمشكل الأساتذة التابعين لجميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لا ينحصر فقط في المرسومين رقم 588 و589 اللذان صدروا في غشت الماضي، بل الأمر يتجلى في غياب التنسيق بين القطاعات

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة في إطار تعقيب لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد ياسين غموني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء المستشارون،

إننا ندرك دوافع وإكراهات إصدار المرسومين، موضوع السؤال السيد الوزير، ولكن الضرورة والمصلحة الوطنية تقتضيان أحيانا أن نتراجع خطوة إلى الوراء لتتقدم نحو المستقبل بكل ثقة وبخطوات أكثر إيجابية ونجاحة.

ولتفادي الاحتقان في المراكز الجهوية للتكوين والذي امتد إلى الشارع، ومن أجل النهوض بقطاع يُصنف في الدرجة الثانية من حيث أولويات بلادنا بعد قضية الوحدة الترابية، عبر التخفيف عن حدة الهدر المدرسي الذي يتزايد موسما بعد آخر، السيد الوزير، إذ ارتفع ما بين موسمي 2012 و2013 و2014 و2015 في السلك الابتدائي من 1.9% إلى 2.9%، وفي الثانوي الإعدادي من 9.3% إلى 12.2%، وفي الثانوي التأهيلي من 8.7% على 13.9%.

وللتخفيف كذلك من حالات الاكتظاظ، الذي يصل العدد منه في الفصل الواحد أحيانا إلى 48، و50 ممتدسا، وتقليص ظواهر أخرى تترتب على الخصائص في أطر التدريس، كضم الأقسام وتقييد أطر التدريس وتكليف مدرسين بتدريس مواد ليس من صميم تخصصهم، وفرض التنقل بين المؤسسات لاستكمال الحصص الزمنية مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على جودة ومردودية التعليم.

لأجل ذلك كله، لا بأس من إعادة النظر، السيد الوزير، في المرسومين المذكورين، لأن قطاعا مصيريا، بما له من أولوية، لا ينبغي التراجع عن مكتسبات أطره، كما لا ينبغي أن يطاله تقليص التوظيف والاتفاق، لأنه حتى في حالة توظيف 10 آلاف.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، لا أحد يُنكر بأن المنظومة التعليمية د بلادنا ليست بخير، والجميع يشهد إصلاح حقيقي لهاته المنظومة التعليمية. لكن، السيد الوزير، خليني نقولك، باسم الفريق الاشتراكي، وبكل أسف، أننا ندق ناقوس الخطر، وننبه الحكومة إلى عواقب هذا القرار الذي لم يراعي الأزمنة العميقة التي تتخبط فيها المنظومة التعليمية ببلادنا.

السيد الوزير،

بعد الاستماع يامعان للجواب ديالكم، لم تستطيعوا باش تعطبوننا واحد الوصفة وواحد الحل حقيقي لمشكل حقيقي، الحكومة كتنقول بأنها غتريد في المنح، هاذو طلبة في القريب العاجل غيصبحو أساتذة، خفضتوا لهم المنحة، لماذا هذه الازدواجية في التعامل مع الأمور.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، الحكومة كتنقول بأن خاصها تدير إصلاح حقيقي شمولي للمنظومة التعليمية، والجميع يقر (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، البرلمان، الحكومة) بأن هناك خصائص محمول، كإين بعض الأقاليم اللي عندها (-170)، راه كيجيبو 6، 7 المستويات في قسم واحد.

كيفاش، السيد الوزير، احنا اليوم غنديرو التكوين وغنقولو مزيان مع التأهيل هاذ الطلبة الأساتذة بالكفايات العلمية وبالمهارات اللغوية إلى آخره، وبعد مضي ديال سنة أو سنتين تكوين غيلقوا هاذ الناس الأنفس دياهم عرضة في الشارع العام.

إلى كانت الحكومة، السيد الوزير المحترم، تدعم أو ستدعم القطاع الخاص غتوفر أطر وتدفعهم للقطاع الخاص، خاصها تكون إستراتيجية واضحة، غيبتو المقاربة التشاركية.

وبالتالي احنا في الفريق الاشتراكي كتنقولوا بأن الأمر يتعلق بمرسوم، القانون يمكن أن يطاله التعديل، هذا ماشي قرآن، المرسوم يمكن في أي ساعة وحين العدول عنه، وتجنبو الناس لا يميشيو لا الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، ولا يديرو الاحتجاجات فشارع محمد الخامس اللي أصبح هاذ الاحتجاج فشارع محمد الخامس واحد الظاهرة اللي كترينو المغاربة ديال المستقبل، بأن شي واحد إلى بغا حقو خاصو حتى يجي يحتج هنا عاد ياخذ حقو.

السيد الوزير المحترم،

ينبغي القطع مع هاذ الظاهرة عن طريق الإنصات والاستماع واعتماد المقاربة التشاركية مع النقابات ديال التعليم ومع أولياء الأمر، والحكومة يكون عندها واحد الرؤية واضحة، لأنه لا يعقل، السيد الوزير، باش تكونو الناس وتقولو لهم سيرو بحالكم، وإلا غادي تنتقل العدوى حتى للقضاء، على غدا يجي وزير العدل ويدير لنا مرسوم ويكون الناس في المعهد العالي للقضاء ويقول لهم أسيدي حتى تخرجو سنتين عاود ثاني ما عنديش مناصب مالية، إوا القضاء ما يمكنش يتخصص، لأنه التعبير عن سيادة الأمة، التعليم كإين القطاع الخاص...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أنا أتأسف لأنه عندما رد السيد الوزير على الأسئلة ديال الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات، فهو يريد أن يعلل إصدار القرارات بأن رجال ونساء التعليم ما عندهم الكفاءة الكافية والمتدربين كذلك، فهذا أنا كقول بأنه إعلان صريح وواضح عن تردي المنظومة التربوية في المغرب وماشي مسؤولية الطلبة في المراكز.

الأسبوع الفارط، جاءت السيدة الوزيرة وأعلنت على أنه هناك إستراتيجية للحكومة فيما يخص أننا غادي نزيدو المنح للطلبة المتدربين، وإذا بنا الآن نقف على مرسوم اللي كينقص 50% من المنحة للطلبة المتدربين في المراكز، ومع العلم أنه حانا في إطار جودة التعليم كقولو بأنه يجب توفير جميع الشروط لرجال ونساء التعليم من أجل التدريب ومن أجل البحث العلمي ومن أجل أنهم يكونوا غدا أساتذة يليقون بانتظارات الشعب المغربي.

هناك كذلك، السيد الوزير، المرسوم المتعلق بفصل التكوين عن الوظيفة، فهذا كيبين على أنه هناك ارتجالية، ارتجالية من طرف الحكومة ومن طرف وزارة التربية الوطنية، كيفاش أن الحكومة كتفتح مباريات للتكوين وفي آخر لحظة، في شهر غشت كتصدر هاذ المرسوم، مع العلم أنه كاين هناك 240 ألف في الخصاص في التربية والتعليم، وهناك اولاد الشعب مساكن كيجلسو في القسم 70 واحد، البنية التحتية مهترئة، مدارس اللي كتحشمو نشوفوها وقولوا أنها ديال مغرب اليوم.

السيد الوزير،

يظهر لي بأنه أحسن حاجة يمكن لكم تديروها هو التخلي عن الإرتجالية وإشراك النقابات وقولك على أننا توصلنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالبرنامج النضالي لهاذ الفئة، وبأنهم غادي يخرجوا معنا نهار 29 نوفمبر للشوارع، ونحن ندعمهم وسنتقف معهم.

كما أننا نطلب منكم أن تضعوا إستراتيجية حقيقية للتعليم الخصوصي، راه ولاد الشعب ما كيقراوا لا في العمومي ولا في الخصوصي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

إذن السيد الوزير ليس له تعقيب على تعقيبات السادة المستشارين،

ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وهي أسئلة تتميز أيضا بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السي البار نقطة نظام في إطار التسيير.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

تنأسف كثيرا ...

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام في إطار التسيير السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد السلام البار:

..فالتسيير نعم السي.. فالتسيير السيد الرئيس.

جرت العادة ووفق النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وتوسيعا للفهم وحتى تتمكن الإخوة والأخوات المستشارين ومن خلال هذه الجلسة الدستورية التي تبث عبر قنوات التلفزة والإذاعة، يتمكن الشعب المغربي من الإطلاع على ما يُجالح تساؤلاتهم وأفكارهم.

هذا نسجله بمرارة واستياء كبير أن السيد وزير التربية الوطنية لا يرد ويتجاهل جميع الاقتراحات والتعقيبات ديال السادة المستشارين والسيدات المستشارات، فآلتمس تسجيل وعقد لجنة التعليم في أقرب وقت إذا سمحتم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نقطة نظام ثانية السي أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

أظن بأنه نقطة نظام في التسيير هو تتعلق بدور هذه الجلسة من أجل تمكين الشعب المغربي في الاستماع إلى حكومته، الإمساك عن الكلام أو رفض الكلام أو رفض الرد هو الإمساك عن ممارسة المسؤولية، فلذلك على الوزير أن ينتقل وبين لنا علاش ما بغاش إجابو؟ واش معنى أنه قبل كل ما سمع أو أنه غير وحممة نظره أو أنه أصبح ليس في قدره مواصلة المسؤولية.

فلذلك هذا مشكل خطير، لا تملك الحكومة حق السكوت أمام البرلمان، بل تأتي بها إلى هنا لتناقش وتواجه الشعب المغربي من خلال

لاش هاذ الجلسة؟ باش من خلال البرلمان، من خلال الأجوبة ديالو يتوجه إلى الساكنة، أن يتوجه إلى عموم المواطنين باش يشرح ليهم، إذا زعما قال لنا احنا كبرلمان شربو البحر والمواطنين يشربو البحر.. هذا ماشي سلوك، ماشي سلوك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.
وأنتقل.. كايين تعقيب للسيد الوزير.

السيد محمد الوفاء، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالشؤون العامة والحكامة:

لا، اسمحو لي وا سمعوني، الحكومة نيابة عن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كنبغي نأكد أن ..

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.. الحكومة متضامنة.

السيد محمد الوفاء، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

.. أن الحكومة، لا نيابة، كنوب عليه مدة هادي في واحد العدد ديال الجلسات وعاد خرجت من جلسة كنوب عليه، الحكومة كتاحترم المجلس، الحكومة كتاحترم المجلس، والحكومة مستعدة تجاوب المجلس، والحكومة مهيأة للرد على السادة النواب ومناقشة السادة النواب ولا تتهرب الحكومة من الأجوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى كلمة أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية في موضوع "مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية فليتفضل مشكورا".

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما غمكشكش نمشيو في نقط نظام، لا، لأن كايين حق ديال المستشارين في طرح أسئلتهم في إطار البث، نقطة نظام في التسيير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

هذه مؤسسة عندها ضوابط وعندها قواعد.

الأسئلة التي تطرح.

فهذا السلوك لم يسبق أن سمعناه، لا يتعلق الأمر بكلام فائض أو زائد في أكبر مشكلة يعيشها المغرب، كل الناس يريدون أن يسمعون رأي الحكومة في هذا الموضوع.

لذلك أتمس أن تسجلوا وأن تقوموا كمشؤولين في البرلمان بما يستتبع ذلك حتى لا نترك أنفسنا في شيء..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أعمو.

في نفس الإطار بلاقي الله إخليك الأخت ثوريا، بلاقي الله إخليك ، بلاقي.. كايين باقي طلبات ديال نقط نظام أخرى؟

السي تويزي.. لا حتى لا تُصبح الجلسة هي جلسة ديال نقط نظام مازالين متبوعين بسؤال ومتبوعين بالبث وحتى لا نحرم باقي المستشارين من طرح أسئلتهم ومناقشتهم في إطار البث، والقضية ديال التعقيب الوزير يجب عليه أن يجيب، أما التعقيب فهو حق قد يستعمله وقد لا يستعمله. الكلمة للأخت ثوريا تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

فأنا أعتبر بأن انسحاب السيد الوزير هو إهانة لنا كاملين كمستشارين، قلنا أن قضية التربية والتعليم إهانة للشعب المغربي واستخفاف بالأراء ديالنا قلت قضية التعليم تأتي بعد قضية الوحدة الترابية والسيد الوزير كيسمع لنا ويخرج هذا تصرف لا مسؤول، نحن نتكلم عن حق من حقوق المواطنة للمغاربة، كيفاش أن السيد الوزير يتعامل معنا.. شنو هي الرسالة، أنا بغيت نعرف، أشنو هي الرسالة من انسحاب السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة ثريا.

السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع هذه سابقة ولهذا لا بد أن نسجل أن هذه سابقة، عندما ينسحب وزير وطُرح عليه أسئلة من جميع الفرق في موضوع من الأهم بمكان اللي هو ميدان التربية والتكوين وفيه كلام وفيه كذا، ولا يجيب! إذن هذه رسالة لمن؟ رسالة لنا احنا؟ زعما شربو البحر، تكلم قل اللي بغيتي وزيد فخالك.

إذا هذه سابقة خطيرة جدا يجب على الوزير أن يتحمل المسؤولية ديالو أمام البرلمان وأمام المواطنين، لأن طرحو تساؤلات من طرف جميع الفرق، هذا إشكال لا بد أن يُجيب. لاش هاذ الجلسة؟ هاذي الشي كولو

الحق أن يتدخل في نقطة من النقط، ما كانش الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان حاضر ناب عنه السيد الوزير المحترم، ليس هناك مشكل.
الكلمة للفريق الاستقلالي، في إطار السؤال الموضوع على السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكوراً.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعدت الوزارة الوصية مشروع مرسوم يقضي إلى إعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي مشترك بين مختلف الوزارات، مما أثار مخاوف العديد من الموظفين، مخاوف ارتبطت أساساً بأن كون هذا المرسوم قد يكون سيفاً تسلطه الإدارة على موظفي الدولة والجماعات المحلية، مسلطاً للمساس بمكنسيات الشغيلة المغربية.

ولهذه الأسباب، فإننا نسألكم، السيد الوزير الوظيفة العمومية، وأتمنى أن لا يجهنني وزير آخر، حول أسباب تنزيل هذا المشروع؟
ثانياً، حول بهذا المشروع مرسوم ستتخلى الحكومة عن فتح مناصب جديدة لتغطية العجز الحاصل، خاصة واسمعا العجز الحاصل في وزارة التربية الوطنية كمثال، لماذا لم تفتح الحكومة باب الحوار مع المركزيات النقابية حول هذا الموضوع التي هو جوهرى وأساسى بالنسبة للطبقة الشغيلة المغربية؟

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم سؤال حول تداعيات مرسوم إعادة انتشار موظفي الدولة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

المرسوم الحكومي الذي اتخذته في شأن انتشار موظفي الدولة أثار حالة استياء ورفض مطلق لكل أشكال التحكم من قبل الإدارة التي أصبح بإمكانها بمقتضى هذا المرسوم إطلاق يدها في إعادة انتشار أزيد من 125 ألف من موظفي الدولة المنتهين للأطر المشتركة من الوزارات.

لذا، السيد الوزير، نسألكم عن أسباب تبني هذا المرسوم وتداعياته على موظفي وأطر الدولة؟

من المفروض ملي يحي السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكومة ينوب عن وزير آخر، كان من المفروض أن يخبر الرئاسة والرئاسة بخبر المجلس.

لكن أن يقول السيد الوزير من تلقاء ذاته بدون علمنا ويقول "أنا راني أنوب على..".

هذا.. إضافة، إضافة لما جرى مع السيد وزير التربية الوطنية..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

.. اسبح لي الله يخليك، اسبح لي الله يخليك، حقي بحال الآخرين.

السيد رئيس الجلسة:

كأين حقوق الآخرين كذلك.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

..عندما يقع مثل هذا الأمر من طرف وزير مسؤول على قطاع جوهرى وأساسى في حياة المواطن ومستقبل البلد، وهو باقى لو 13 دقيقة بدون أجوبة على أسئلة جوهرية طرحت في صميم مستقبل البلد، هل هذا مسؤولية سياسية ديال هاذ السيد الوزير؟
(Donc) هذا ماشي مسؤول سياسى، للأسف الشديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

آخر نقطة نظام، الله يخليكم باش ما نستمرش في نقط نظام.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

أتم مسؤولون على تسيير الجلسة في هيئة دستورية.

حضر السيد وزير التربية الوطنية، وطُرحت الأسئلة وتم التعقيب عليهم من طرف السادة المستشارين وانسحب.

فإذا بنا نقاچى وهذه مهمتكم السيد الرئيس، واسمحتوا للسيد الوزير أنه يعاود أتدخل باسم الحكومة، هذه سابقة خطيرة في أنه الحكومة تتعامل مع المجلس بهذه الاستهانة وبهذه الطريقة، وزير ينسحب، ينوض وزير واحد آخر لا صفة له في أنه يجاوب وما خبركش بأنه غادي ينوب عليه، وينوض ويجاوب وتسمحوا ليه.

هذه أشياء يجب أن تراسوا مسؤوليتكم السيد الرئيس للحد منها.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الحكومة كتحضر في إطار الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وله

السؤال الآتي الخامس موضوعه حركة الموظفين الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل فليتقدم، مشكورا أو مشكورة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، لقد سبق لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة أن أصدرت خارج طوالة المفاوضات المرسوم المتعلق بحركة الموظفين، الأمر الذي خلف استياء عميقا لدى كل الموظفين والموظفات.

سؤالنا: ما الذي تعترضون القيام به للتفاعل عمليا مع مطالب الموظفين والموظفات بهذا الخصوص، بعيدا عن فرض سياسة الأمر الواقع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي السادس موضوعه مرسوم إعادة انتشار الموظفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن تداعيات تطبيق مرسوم إعادة انتشار الموظفين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

والكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمرسوم إعادة انتشار الموظفين، فليفضل مشكورا.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أهنتكم جميعا على انتخابكم كأعضاء لهذا المجلس المقرر.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين

على طرحهم لهذه الأسئلة الهامة حول المرسوم المتعلق بنقل الموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث موضوعه التخوفات المرتبطة بتنفيذ المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد صدر أخيرا المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، وهو مرسوم يروم إعادة انتشار الموظفين بالشكل الذي يحقق سد الخصاص على مستوى الجهات والأقاليم، لكنه في الوقت نفسه يثير كثيرا من المخاوف لدى المعنيين به.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات الاحترازية التي تنوون القيام بها عند تفعيل مقتضيات هذا المرسوم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي الرابع موضوعه إعادة انتشار الموظفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي حسني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

يُعتبر تهمين الموارد البشرية عاملا حاسما لنجاح برنامج إصلاح وتحديث القطاعات العمومية، بحيث أنكم عاقدون العزم على المضي في هذا الاتجاه، ويتجلى ذلك في خلال المراسم المصادق عليها أخيرا والتي تهم الموارد البشرية، من بينها مشروع مرسوم حكومي يرمي إلى إعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي ومشارك بين مختلف الوزارات.

وعليه نسألكم، السيد الوزير، ما هي المقاربات المعتمدة في إعادة انتشار الموظفين مع مراعاة الجانب الحقوقي لهم وعدم تفكيك الأسر؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الوطني معدلا محما، بلغ سنة 2014: 93%، وهذه النسبة المهمة تعكس سياسة حكومية تتجه نحو تعزيز اللاتمركز الإداري وتقريب الإدارة من المواطنين، بالنظر لأهمية هذه النسبة فلا بد من تميم هذا المجهود عبر إمداد الإدارات العمومية والجماعات المحلية بالآليات القانونية والتدبيرية اللازمة لتعبئة مواردها على الوجه الأمثل.

هذه الأرقام الناطقة، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، التي سبق استعراضها، تبين الحاجة الماسة إلى توزيع معقلن للموارد البشرية، خاصة في الوضع الراهن بعد نقل الكثير من الاختصاصات والمهام إلى الجهات والجماعات، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تفعيل مقتضيات هذا المرسوم.

إعداد هذا المرسوم جاء تدعيا للآليات الحركية المعمول بها لحد الآن، وهي الإلحاق والوضع رهن الإشارة، معلوم أن هاتين الآليتين يتم اللجوء إليهما بمبادرة من الموظفين.

علينا أن نسجل أن إصدار هذا المرسوم يأتي في سياق وطني متميز. مجال تطبيق المرسوم: هذا المرسوم يهم فقط الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة، 11 هيئة، عدد الموظفين في الهيئات المشتركة يبلغ 260 ألف وليس 125 ألف، 260 ألف موظف، فيها 125 ألف موظف في الإدارات العمومية و 134 في الجماعات المحلية، باقي الموظفون غير معنونين بهذا المرسوم، كالتربية الوطنية والتعليم العالي والأمن الوطني وإدارة السجون والمرضين.

كيفية تفعيل هذا المرسوم: أولا، النقل بناء على طلب الموظف بعد موافقة الإدارة الأصلية والإدارة الطالبة والموظف، هذا ما فيه مشكل.

النقل الثاني وهي مبادرة من الإدارة أو الجماعة التي ينتمي إليها الموظف، وفي هذا الإطار تم قبل شهر مارس من كل سنة إمداد لجنة تترأسها وزارة الوظيفة العمومية بالحاجيات المطلوبة، وكذلك بالموظفين المراد وضعهم رهن إشارة هذه اللجنة، التي تسهر على إعادة الانتشار ديال الموظفين حسب الطلبات وحسب يعني المتطلبات المتوفرة.

تراعى في هذا الأمر أولا هذه الاحتياجات تنشر على جميع المواقع والآليات الإعلامية، لكي يطالع عليها الجميع، وربما تساعد في النقل التلقائي للموظفين الراغبين في الالتحاق ببعض الإدارات، ونعلم أن عدة موظفون يشتغلون في قطاعات ليس لهم بها أي اتصال أو لا يتوفرون على الكفاءات أو التكوين الذي يتلاءم مع ممارسة هذه المهن، وهذه طريقة لإعادة الانتشار لتوفير هذه الإمكانيات.

اللجنة التي ستسهر على دراسة هذه الملفات تترأسها وزارة الوظيفة العمومية وتتكون من عضوية وزارة المالية والداخلية، إذا كان الأمر يتعلق بالجماعات المحلية، وثرأعي فيها عدة مقاييس، تمه أساسا، أقول أساسا، النقل حسب الاحتياجات المعبر عنها، وستتخذ كل الإجراءات لكي نجيب

طرحكم، حضرات السيدات والسادة، لهذا السؤال يشكل فرصة لتفسير وتوضيح مقتضياته والآثار الإيجابية المنتظرة من تطبيقه.

لا شك أنكم تدركون أهمية الحركة في ترشيد تدبير المواد البشرية وحسن استعمالها وتأهيلها، بما يمكن الإدارات العمومية والجماعات الترابية من التوفر على الكفاءات البشرية المتمرسية التي تحتاجها.

تم إصدار هذا المرسوم تطبيقا للفصل 38 المكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، والذي تم بموجبه سنة 1997 إقرار إعادة الانتشار، والذي أصبح يعرف بنقل الموظفين بعد تعديل الفصل السالف الذكر سنة 2011، بتوافق مع المركزيات النقابية الممثلة بمجلسكم الموقر آنذاك، أقول أن تم هذا التعديل فيما يخص نقل الموظفين بموافقة المركزيات النقابية الممثلة بهذا المجلس الموقر آنذاك.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أبدأ في نبذة عن تنزيل مضامين هذا المرسوم، أعطيك نبذة عن انتشار الموظفين في الوظيفة العمومية بين الجهات وبين المؤسسات.

عدد الموظفين اليوم المدنيين في الوظيفة العمومية، سواء الإدارة العمومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية: حوالي 870 ألف موظف، موزعة كالتالي:

- إدارات الدولة: 536 ألف موظف.

- الجماعات الترابية: 144 ألف موظف.

- والمؤسسات العمومية: 190 ألف موظف.

نسبة التغطية: 21 موظف لكل 1000 نسمة، وهذه النسبة تعد الأقل في دول المنطقة، ويختلف هذا المعدل من جهة إلى أخرى:

• جهة العيون-الساقية الحمراء فيها 31 موظف لكل 1000 نسمة؛

• جهة الدار البيضاء ومراكش-أسفي، وطنجة- تطوان- الحسيمة مثلا فيها 13 موظف لكل 1000 نسمة.

أما فيما يتعلق بتوزيع موظفي الإدارات حسب الجهات، فهناك ثلاث مجموعات مشكلة من أربع جهات، 60% من الموظفين متركزين في أربع جهات وحدها، هي: جهة الرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء- سطات، وفاس- مكناس، ومراكش.

المجموعة الثانية فيها 30% من عدد الموظفين، هي: طنجة- تطوان- الحسيمة، سوس- ماسة وبني ملال- خنيفرة والشرق.

وأقل من 9% من الموظفين متركزين في أربع جهات، هي درعة- تافيلالت، العيون- الساقية الحمراء، كلميم- واد نون، الداخلة- وادي الذهب.

إذن أربع جهات فقط تستحوذ على 60% من الموظفين، و40% موزعة على ثماني جهات.

فيما يتعلق بنسبة اللاتركيز: تبلغ نسبة لا تركيز الموظفين على الصعيد

اللي سمع العرض ديالكم، غادي يقول الدنيا بخير.
آ السيد الوزير، احنا كل نهار كنسمعو الوزراء اللي معك في الحكومة
هنا كييجيو يتباكوا من قلة الموظفين.

واش ما كتعرفش بأنه إلى مشينا غير مثلا للصحة، 12 ألف طبيب
اللي خاصنا فينا هي؟ كاع هاذ الموظفين كابين، إلى مشينا كذلك غير
للمرضين 20 ألف فينا هي؟ فين مشات؟ إلى مشينا كذلك للتعليم 10
ألاف، واش ماشي من هاذ المرسوم، آ السيد الوزير، شي سياسة اللي
بغيتو باش تخلوا على خلق مناصب جديدة اللي تينظرها الشباب هنايا
أمام البرلمان واللي كل نهار تنقولو راه الناس عندهم آمال بأنه باش يتوظفوا.
لا، السيد الوزير، أنا كذلك كنتفق مع الإخوان اللي كيشوفوا فهاذ
المرسوم وسيلة لبعض المسؤولين باش ينتقموا من بعض الموظفين اللي
ماشي معهم في حزبهم أو ماشي معهم في نقابهم أو ما متناقضين معهم أو ما
كيطبقوش القوانين دياهم، وهاذ الشي راه كنعرفوه بالخصوص فينا اللي هنا
عامل 40 عام و45 عام في الإدارة وكيعرف هاذ الشي، بلا ما شي واحد
يقول لا، واحنا مآمنين به.

السيد الوزير،

تنتمى أن مرسومكم هذا ما يكونش ضرر للموظفين، وما يكونش تخبية
على الشعب المغربي اللي كيعرف بأنه كابين خصاص في جميع القطاعات، فين
ما مشينا كنعرفو أنت، آ السيد الوزير، وما
تتخاوش من موراها.

تتمناو بأنه تكون مناسبة كذلك باش يتخلقوا مناصب لولدانا اللي هما
يتخرجوا من الكليات، واللي هما كينتظرو من هاذ الدولة، هاذ الحكومة من
النهار اللي جات وهي كتقول وباقي الآن ما دارت لهم حتى شي حاجة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نحن نفهم بأن هاذ المرسوم التطبيقي هو الهدف الأمثل
منو هو التوزيع الأمثل للموظفين على المستوى الوطني.

بطبيعة الحال كابين فائض على مستوى قطاعات، كابين عجز على
مستوى قطاعات أخرى، لكن، السيد الوزير، لا نتفق معكم أن يكون
هذا التوزيع فقط متناسب مع الساكنة، التوزيع يجب أن يكون بناء على

على التخوفات التي يعبر عنها الموظفون.
ثانيا، كل نقل تم من عمالة أو إقليم إلى إقليم سيتمتع الموظف بإمكانيات
جزافية تتمثل في ثلاثة (3) أشهر من الأجر، تراعى كذلك الدخول
المدرسي.

وأنا رهن إشارتكم للرد على تساؤلاتكم في إطار التعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب، أول تعقيب للفريق الاستقلالي، فليتنفضل
أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني،

في الحقيقة لا يسع الفريق الاستقلالي إلا أن يستلطف مما يمكن أن يقع
من انتقال تعسفي، أما فيما يخص إعادة الانتشار فإن الإدارة العمومية
والمواطنين، عامة المواطنين في مختلف الجهات لهم حق في أن تُقضى
أوامرهم وحوائجهم.

السيد الوزير،

إذا كنا نبحث عن الجودة، فأظن أن عنصر الاستقرار، استقرار
الموظف، هو الأساسي في المردودية، أظن أن جل الموظفين قد اقتنوا
منازل، قد اقتنوا مساكن بطرق لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، لازالوا
محملين بمصاريف الكريديات والمشاكل، إلى زدنا عذبتهم من إقليم لإقليم
معناه كنعقولوا لهم مشات المردودية، مشات مصالح المواطنين.

إضافة، وربما بعض المسؤولين من منعدي الضمير سيستغلون فرصة
هاذ إعادة الانتشار لينتقموا من الموظف.

سؤالي أيضا مرة أخرى، السيد الوزير، أين هو التشارك والتشاور
وربما سنصل إلى حلول.

هذا المرسوم يمكننا أن نتفق عليه إذا لم يكن سيسبب في كوارث
للموظف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير المحترم،

المجبرين على تغيير مقر إقامتهم بالاستفادة من تعويضات جرافية خاصة، تتحملها الإدارة أو الجماعات الترابية المستقبلية لتغطية مصاريف الانتقال والسكن في مدينتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، هذا المرسوم بالنظر للمنهجية تعتبر بأنه يفتقد لمقومات الحوار الاجتماعي وأنه كنص تطبيقي لم يُعرض للتشاور مع الحركة النقابية. الصيغة الأولى في المرسوم والتي كنهم المتعلقة بالانتقال بناء على طلب الموظف ما تيطرح إشكال كبير، ولو أنه في غياب التحفيز ما غاديش يعطي النتائج المنشودة.

ولكن الشق الثاني إشكال كبير ما سمي بالانتقال التلقائي هو في حقيقة الأمر انتقال إجباري، وغادي تكون عندو نتائج سلبية عكسية على مستوى كذلك المرودية، غادي تنتج عليه مآسي اجتماعية إذا لم يعدل، خصوصا إذا ما علمنا، السيد الوزير، بأن المناطق المعنية بالخصاص هي المناطق النائية الصعبة، القروية والتي الإدارة عوض أن تحفز الموظفين والموظفات، لأن الموظفات كذلك تيعيشوا في ظروف قاهرة في تلك المناطق، في عوض ما تلجأ للتحفيز لجأت إلى التنقل الإجباري، ضدا على المواثيق الدولية وعلى الأعراف في هذا الباب، وضربا بعرض الحائط بالضمانات التي خاصها تكون عند الموظفين.

من جهة أخرى، هاذ المرسوم يُشكل تراجعا صارخا على مكتسبات الموظفين، ويكسر السلطة التقديرية للإدارة، إضافة لما كنفولو الإدارة للرؤساء على مستوى الجماعات الترابية كذلك، إضافة إلى كونه يفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية، للتعسف، للتمييز على أساس الانتماء النقابي، وعلى أساس الانتماء السياسي، ومن ثمة كيهسل التخلص من مثلا، الممثلين النقابيين من خلال تقييلهم جبرا.

أما بالنسبة للمسألة ديال استشارة اللجان المتساوية الأعضاء في حالة الانتقال التلقائي، فلكل كيعلم بأن هاذ اللجان المتساوية الأعضاء ما هي لا تعدو أن تكون لجانا استشارية، وأن القرار في نهاية المطاف، القرار النهائي كيرجع لرئيس الإدارة ولا رئيس الجماعة أو الجماعة الترابية.

لهاذ الأسباب وغيرها من الأسباب التي ما عندناش الوقت نعروضها، احنا في الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، نطالب الحكومة عبركم،

الكفاءات، هناك جهات، هناك قطاعات تحتاج إلى كفاءات، لا يمكن مقارنة هذا الموضوع هذا مقارنة عددية، تناسبية.

القضية الثانية، السيد الوزير، هذا المرسوم صحيح مرسوم تطبيقي، هذا المرسوم تطبيقي مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حصل توافق مع النقابات في مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وليس التوافق بشأن المراسيم التطبيقية، وكنا قد تحدثنا أن يحصل التوافق بشأن المراسيم التطبيقية وأن يُفتح فيها حوار.

السيد الوزير، الفصل الذي تحدثون عنه يضع إمكانية النقل التلقائي كمسألة استثنائية، أما المسألة العادية هو أن يوجد الموظفون في وضعية عادية في وضعية الاستقرار، وهاذ المسألة هذه هي أساس بالضمانات الأساسية للموظفين المدنيين، السيد الوزير، وهذه من الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها وليس المرسوم.

السيد الوزير،

أنا أقول بأن هاذ الأمر هذا نحن نتفق معكم في جانب منه، ولكن لا يمكن أن يُصحح الانتقال التلقائي مسألة أصل، والانتقال بطلب الموظفين هي الاستثناء.

السيد الوزير،

يجب أن تتبها إلى هذا الأمر، ثم المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها هو أن هاذ القضية ديال التعيين نحن أمام موظفين يُنقلون من جماعات إلى إدارات عمومية، يفهم في الفصل 7 من هذا المرسوم بأنه يتم بقرار مشترك يختص به رئيس الإدارة العمومية.

لكن، أنا أتساءل كيف عندما يتعلق الأمر في الجماعات المحلية يتحدث المرسوم عن السلطة المختصة، الرؤساء في الجماعات هم الرؤساء التسلسليين في الإدارات الجماعية وليست السلطة المختصة المثلة في وزارة الداخلية، يجب أن نرجع إلى الأمر الأصل في هاذ الموضوع هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الحركي فليفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير أشكركم على جوابكم القيم.

لكن، ما يثير التخوفات من هذا المشروع خصوصا في شقه الثاني المتعلق بالحركة الانتقالية بناء على إرادة الإدارة، هو أن يستعمل المشروع كسيوف تسلط الإدارة العمومية والجماعات الترابية على رقاب الموظفين، بغاية انتقام رؤساء الإدارات العمومية والجماعات من الموظفين الممثلين نقابيا أو الخلافات الحزبية أو السياسية.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير، أنه لابد من حماية مصالح الموظفين

عدة.

أنا رجل تعليم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت، معذرة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

لابد أن أوضح أن هذا المرسوم تبهم فقط الهيئات المشتركة بين الوزارات، وهي 11 هيئة: المتصرفون، المهندسون، الأطباء، الأطباء البيطرة، المحررون، التقنيون، المساعدون الإداريون، المساعدون التقنيون، المكونون التابعون لمؤسسة التكوين المهني، المكلفون بتدبير وتسيير مؤسسات التكوين المهني، الأساتذة الباحثون بمؤسسات التكوين، الأطر العليا، فقط، ولا يهم أطر التربية الوطنية والتعليم العالي والأمن الوطني وإدارة السجون، والمرضين، ولا يهم بتاتا كذلك يعني رجال الوقاية المدنية ولا الجيش، حتى الإحصائيات قلت 860 ألف موظف مدني وليس مدني وعسكري، مدني فقط.

التوزيع الي ما اعطيتكومشاي قبيلة، أن هذا الموظفون المشتركون بين الإدارات 70% منهم متركزين في أربع جهات، ديال قنيطرة- الرباط، الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس، مراكش- آسفي.

لا، لا، هاذوك الموظفون بصفة عامة كيفاش موزعين الموظفون، دابا هاذو الموظفون المشتركين بين الإدارات الي تبهمهم هذا التنقل، أو هذا المرسوم، هذا معطى جديد، علاش عطيتو ليكم، 22% فقط كايينة في جهة تطوان- الحسيمة والشرق، سوس- ماسة وبني ملال- خنيفرة.

هاذو معطيات، السيد المستشار المحترم، مُحينة، سواء عدد الموظفون وحسب التوزيع الجهوي الجديد، وعلاش صبرنا 18 عام عاد اليوم نزلناه، لأن عندنا الانطلاق ديال الجهوية الموسعة، الجهوية خاصة أطر، خاصها كفاءات، خاصنا نفتحو معابر، قناطر، مسالك سهلة مبسطة باش يمكن للأطر والكفاءات تنتقل من إدارة لإدارة، من جهة لجهة، بالطبع غادي نفتحو الإمكانية ديال التنقل الإرادي، ولكن كذلك تبهمم للإدارة تمارس هذا الحق.

ما يمكنشاي، وتنا قلتي، آ السيد المستشار المحترم، بغيتو إدارة ناجعة فعالة منتجة، ما يمكنش نراعيو فيها غير الجوانب الاجتماعية، وإلا ما بقاقتش آلية تديرية حقيقية لتزليل السياسات العمومية كيفنا بغيناها.

إذا كنا كتراعيو هاذ الجوانب الاجتماعية بوحدها ما غتبقاش عندنا

بتجميد العمل بهذا المرسوم، خاصة الشق المتعلق بالتنقل التلقائي، وفتح باب المفاوضات، مسؤولية، مع النقابات الأكثر تمثيلية، حتى يتم تعديله في اتجاه ضمان حقوق الموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر تعقيب، للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، ما كنشكوشي في الأرقام الي اعطيتونا السيد الوزير وفي المعطيات الي اعطيتونا، هذا واقع مبني على إحصائيات حقيقية. ولكن، كين مسألة أخرى، الي هي عشناها في الأواني الأخيرة، حيث الاحتجاجات الي عشناها، والإضرابات المتكررة فواحد العدد ديال المؤسسات وفي الإدارات العمومية.

وهذا هو الي خلا هاذ الاحتجاجات، هو هاذ الملف طال لسنوات، وأتم قلت، السيد الوزير، منذ أن 1997 إلى حدود الساعة هاذ الملف في طبيعته القديمة.

نحن في فريقنا، السيد الوزير، احنا كنقترحو عليكم في إطار تقسيم الجهة ومن خلال المعطيات الي اعطيتونا على حسب الجهات، كنقترحوا عليكم على أنكم باش تفتحوا حوار من جديد مع موظفي الإدارة العمومية، لأن كل جهة عندها الخصوصيات ديالها، والمعطيات الي اعطيتوا هي معطيات قديمة، خاصنا نرجعوا من جديد، وتماشوا مع التقسيم الحالي.

كذلك، ما نشوفو شي غير الحقوق ديال الموظفين، الحقوق ديال المواطنين كذلك، هناك حقوق وواجبات، خاصنا نعطيوا للمواطنين الحقوق ديالهم كذلك.

وخاصنا نديرو تقييم الإدارة العمومية، من حيث المردودية، واش الإدارة العمومية منتجة؟ فيها ربح؟ ولا تنجها لواحد الشق الي ما هو خصوصي.

كذلك، السيد الوزير، هناك ما يُسمى بالموظفين الأشباح، أشنو هو الدور ديالهم؟ باقي هاذ الملف ناعس، خاصنا تفكرو فيه، الي بغى يشتغل مع الشعب، يشتغل، الي ما بغاش يشتغل كايينة المغادرة الطوعية، خاصكم تفكرو فيها لمرة ثانية.

هناك كذلك التوقيت المستمر، الحصيلة ديالو أشنو ربحنا منو، أني يمكن لي تقولك، آ السيد الوزير، ما ربحنا منو والو، إلا مشينا لشي من المؤسسات العمومية، إلا مشينا لشي إدارة من الإدارات العمومية، نقلوا البيرواوت خاويين والأماكن فارغة، احنا نديرو التقييم، هاذي من الحقوق ديال المواطنين.

وكنتي كذلك، السيد الوزير، ما يسمى بإعادة الانتشار، أنه نعطيوا واحد الأولوية خاصة والانتقادات، لأن هناك مشاكل عدة، هناك مشاكل

، ولكن غنحرسو، ما يمكنش واحد رئيس جماعة أو رئيس إدارة اليوم استغنى على واحد الموظف عندو واحد المؤهلات ووضعو رهن الإشارة ديال الانتقال التلقائي، وغدا يطلب ليا موظف من نفس التكوين، ما يمكنش، هذا غادي يتوضح في منشور اللي غادي يحدد الكيفيات والتطبيق السليم والتنزيل السليم الجزء لهذا المرسوم باش يبلغ الهدف ديالو اللي كمنتظروه جميع.

أنا تنتفهم التخوفات ديال.. يمكن الناس يستغلوه وينقلوا الناس بشكل تعسفي، هذا وارد، حاضر، ما كناش ما عارفينوش، عارفينو، احنا راه رؤساء جماعات ورؤساء إدارات وموظفون، وتعرفو هاذ الشيء يمكن يكون.

ولكن، سنحرص على أن هذا المرسوم يكون شفافا ومنصفا وقادرا على حل بعض المشاكل اللي كتعاني منها الإدارات العمومية اليوم. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

إدارة، تولى عندنا حاجة أخرى، إلى بغينا ما نراعيوش المردودية والإنتاجية، ياك؟ يمكننا نخلقوا مؤسسات أخرى لهاذ الشيء.

لهذا، احنا حاولنا، وبالطبع هذه بداية، غادي نشوفو تمشيات هاذ الشيء اللي بغينا، كان فيها تصحيح أو تسقيم غادي نقادوها، احنا لمن نتخدمو؟ نتخدمو لبلادنا وللموظفين ديالنا، للمواطنين ديالنا، للشعب ديالنا، المؤسسات ديالنا، كنسأهمو في الانتقال الديمقراطي، بناء مؤسساتي جديد، نبقاو نشوفو فيه، أش غادي نديرو لهاذ الجهوية؟ إذا ما مشاوش لها أطر كفاءة، متمرسة، قادرة، (opérationnels) من النهار الأول منين غادي نجيبوهم؟

كأين أطر كفاءة كشتغل في قطاعات لا علاقة لها بالتكوين ديالها، خاصنا نفتحو لهم هاذ الإمكانية هذه، وكأين تفاوت بين الجهات، ما يمكنش هاذ الإحصائيات واحنا في إطار الجهوية الموسعة نخليوها جامدة ثابتة ما نجتهدوش ما نخلقوش لها هاذ الآليات هذه.

ولكن، تيبقى هذا القانون جا بغى يصح واحد الوضع، ولا بغى يحسن واحد الوضع، إلى تبين أنه كإينة الإمكانية باش نصحو أحسن احنا منفتحين، واش احنا كنشروعو لشي شعب آخر، احنا لبعضياتنا، واللي فيها المصلحة ديال البلد ديالنا غادي نمشيو معاها.

وكأين ضمانات فعلا، هاذ اللجنة هذه خاص تعتمد الشفافية